The International Budget Project
Open Budget Initiative

www.openbudgetindex.org

الأسئلة المتكررة

ما هو مشروع الموازنة الدولي؟
ما هو استبيان الموازنة المفتوحة؟
ما هو دليل الموازنة المفتوحة 2006؟
من الذي يمكن أن يستفيد من هذه المعلومات؟
من الذي قام بالبحث؟
ما هي البلدان التي تمت دراستها ولماذا وقع الاختيار عليها؟
ماذا شملت عملية البحث؟
كيف يتم التقييم بواسطة دليل الموازنة المفتوحة؟
ما الأمور التي لا تدخل في نطاق تقييم دليل الموازنة المفتوحة؟
ما هي المعايير التي استخدمت لتحديد المعلومات التي يجب نشرها للجمهور؟
هل يؤثر استخدام الانترنت على أداء البلد؟
ما الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة؟
هل سيتم تكرارا الدراسة؟
من هي الجهة التي مولت الدراسة؟

ما هو مشروع الموازنة الدولي؟

تأسس مشروع الموازنة الدولي كجزء من مركز أولويات الموازنة والسياسات، وهو مؤسسة أبحاث غير حزبية وغير ربحية مقرها واشنطن العاصمة، عام 1977 لدعم منظمات المجتمع المدني المهتمة بتعزيز عمليات الموازنة العامة والمؤسسات والنتائج في كل العالم. ويعمل مشروع الموازنة الدولي على تقديم التدريب والمساعدة الفنية والبحوث المقارنة والدعم المالي ويدعو إلى عقد لقاءات تضم مجموعات الموازنة. ولمزيد من المعلومات عن مشروع الموازنة الدولي الرجاء زيارة موقع www.internationalbudget . ولمزيد من المعلومات عن مركز أولويات الموازنة والسياسات، الرجاء زيارة موقع www.centeronbudget.org .

ما هو *استبيان الموازنة المفتوحة*؟

وضع مشروع الموازنة الدولي *استبيان الموازنة المفتوحة*، وهو وسيلة تحريات تتضمن 122 سؤالاً لجمع معلومات مقارنة عن مدى قدرة المواطن على الحصول على معلومات تتعلق بالموازنة وبممارسات الموازنة بما في ذلك ممارسات الحكومات المركزية. وقد صيغت جميع الأسئلة بقصد أن تلتقط الظواهر السهلة الملاحظة والقابلة للتكرار. وتسأل معظم هذه الأسئلة عما يحدث في الواقع، أكثر مما تسأل عما يتطلبه القانون.

يسترشد الباحثون بالاستبيان في كل مرحلة من المراحل الأربعة لمسار الموازنة، ويساعدهم في تحديد ما هي المعلومات التي يجب نشرها في كل مرحلة وفي تقييم الممارسات المسئولة الأخرى في وضع الموازنة. والاستبيان مرفق أيضاً *بدليل استبيان الموازنة المفتوحة*، الذي يتضمن تفاصيل عن الافتراضات والمنهج للباحثين المعنيين بملء الاستبيان.

وقد تم جمع الإجابات المقدمة على 91 سؤالاً من هذه الأسئلة، وهي المتعلقة بتقييم فرص الجمهور في الحصول على معلومات عن الموازنة وتلخيصها على شكل دليل الموازنة المفتوحة. وتغطي الأسئلة الـ31 الباقية مواضيع تعتبرها منظمات المجتمع المدني بنفس أهمية الحصول على المعلومات. وتشمل هذه الأسئلة فرص الجمهور في المشاركة في مناقشات الموازنة، ومدى قوة إشراف المجالس التشريعية على مسار الموازنة، ووجود مؤسسات قوية مستقلة لتدقيق الحسابات. يرجى العودة إلى المنهج من أجل المزيد من التفاصيل عن عملية اختبار وتطوير الاستبيان.

ما هو *دليل الموازنة المفتوحة 2006*؟

دليل الموازنة المفتوحة هو تلخيص الإجابات المقدمة على 91 سؤالاً من أسئلة الاستبيان التي تتناول مدى قدرة الجمهور على الحصول على معلومات عن الموازنة. ويقيم الدليل كمية المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق الموازنة الرئيسية السبع التي يجب أن تصدرها جميع البلدان خلال سنة الموازنة.

ويجب أن تكون وثائق موازنة البلد هي المصدر الدقيق والنهائي بالنسبة للجمهور من أجل الحصول على صورة شاملة عن موازنة الحكومة ونشاطاتها المالية. وعلى الحكومة أن تكشف لمواطنيها في وثائق الموازنة العوامل التي يمكن أن تؤثر على موقفها المالي في سنة الموازنة التالية كما في السنين القادمة.

من الذي يمكن أن يستفيد من هذه المعلومات؟

نأمل أن يستفيد من هذه المعلومات منظمات المجتمع المدني والصحفيون والباحثون وصناع السياسة المحليون والأجانب وجميع المختصين بالتنمية الاقتصادية. ويقوم مشروع الموازنة الدولي بنشر الاستبيان المنجز عن كل بلد مدرج في *دليل الموازنة المفتوحة* لمساعدة المسئولين في تحديد المجالات التي يمكن تطوير أداء بلدهم فيها.

من الذي قام بالبحث؟

قام باحثون مستقلون أو مؤسسات بحث في 59 بلداً بإكمال *استبيان الموازنة المفتوحة*. وتختلف صلاحيات ومجالات اهتمام جماعات البحث كثيراً، ولكن الاهتمام المشترك لها جميعاً هو الحصول على المعلومات خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لمسار الموازنة، ومعرفة دور وسلطات المجلس التشريعي وأداء الهيئة العليا لتدقيق الحسابات. ومعظم هذه الجماعات تركز اهتمامها على قضايا الموازنة، بما في ذلك الباحثون الخبراء المنخرطون في قضايا الموازنة بشكل يومي. وللحصول على قائمة بأسماء الباحثين يرجى زيارة قائمة عناوين الباحثين.

لم يشارك المسئولون الحكوميون في البلدان المدروسة في إكمال الاستبيان، رغم أنه تم في بعض الحالات مقابلة مسئولين حكوميين للحصول على أجوبة عن بعض الأسئلة. وقد كان المدققان المجهولا الاسم في كل بلد مستقلين عن الحكومة وعن الهيئة التي تقوم بالبحث. كما شارك أفراد مطلعون على نظام الموازنة وعلى ممارسات الموازنة في البلد. منهم أكاديميون وخبراء في إدارة المصاريف العامة وأخصائيين في التنمية الدولية وأعضاء في جماعات الموازنة في المجتمع المدني.

ما هي البلدان التي تمت دراستها ولماذا وقع الاختيار عليها؟

تم اختيار البلدان ال 59 التي غطتها الدراسة بحيث تشكل عينة متوازنة من البلدان من ناحية الموقع الجغرافي ومستويات الدخل.

وينوي مشروع الموازنة الدولي تكرار الدراسة في 2008 بعد أن يكون قد مر زمن كاف يسمح بملاحظة التغيرات في الأداء. كما سيزيد المشروع من عدد البلدان التي ستغطيها الدراسة عام 2008 لتصبح 80 بلداً على الأقل. ويأمل المشروع أن تخدم زيادة عدد بلدان العينة الباحثين المهتمين بدراسة العلاقة بين الشفافية الجبائية والممارسات المسئولة في وضع الموازنة، والمهتمين بظواهر أخرى مثل تفاوت الدخل أو مستويات الفساد.

والبلدان ال 59 التي شملتها الدراسة هي:

ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، بنغلاديشن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الإكوادور، مصر، السلفادور، فرنسا، جورجيا، غانا، غواتيمالا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، الأردن، كازاخستان، كينيا، مالاوي، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، نيوزيلاند، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بابوا نيو غينيا، البيرو، الفلبين، بولونيا، رومانيا، روسيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، سيريلانكا، السويد، تنزانيا، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، فيتنام، زامبيا.

ماذا شملت عملية البحث؟

لقد طلب من الباحثين في البلدان ال59 أن يبدؤوا البحث في أيار 2005. وقام مشروع الموازنة الدولي بتزويدهم *بدليل استبيان الموازنة المفتوحة*، الذي يتضمن منهج البحث المستخدم في ملء الاستبيان وشروحاً تفصيلية عن الافتراضات التي يجب استخدامها لدى الإجابة عن كل سؤال.

وطلب من الباحثين تقديم دليل على الأجوبة التي يختارونها. ويمكن أن يكون الدليل مستمداً من إحدى وثائق الموازنة أو من مقابلة مع أحد المسئولين الحكوميين أو مع أي طرف مطلع آخر. وهناك في كل بلد باحث واحد أو مجموعة باحثين ضمن هيئة واحدة مسئولة عن تقديم استبيان واحد يتضمن النتائج الناجمة عن دراسة ذاك البلد.

وما أن يتلقى طاقم مشروع الموازنة الدولي الاستبيان المكتمل من أحد الباحثين حتى يبدؤوا بدراسته للتأكد من أن الإجابات متسقة فيما بينها ومتسقة أيضاً من بلد إلى آخر. ويتم تدقيق المعلومات أيضاً على ضوء المعلومات المتوفرة للجمهور. وهذا يتضمن وثائق الموازنة التي تنشرها البدلن على الانترنت والمعلومات التي يجمعها مركز المعلومات المصرفية، وهو مركز غير ربحي مقره في واشنطن العاصمة يراقب نشاطات المؤسسات المالية العالمية، *وتقارير عن الرقابة على المعايير والأنظمة* الصادرة عن صندوق النقد الدولي والتي تغطي الشفافية الجبائية، وتقارير مراقبة المادة الرابعة من صندوق النقد الدولي، ووثائق البنك الدولي، بما في ذلك *مراجعات المصاريف العامة* وقاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي المتعلقة بممارسات مسار الموازنة.

استغرقت مراجعة ودراسة كل استبيان 3-6 أشهر من المناقشة مع كل باحث. وبعد انتهاء المراجعة تم إرسال الاستبيان إلى اثنين من المدققين غير المعروفة أسماؤهم اللذين اشترط أن يكونا مستقلين عن الحكومة وعن المنظمة التي تقوم بالبحث. وبالفعل كان جميع المدققين أشخاصاً ذوي معرفة عملية بالبلد وبنظام الموازنة المتبع فيه.

يقوم طاقم مشروع الموازنة الدولي بمراجعة ملاحظات المدققين وذلك للتأكد من أن الملاحظات تتماشى مع منهج الدراسة المحدد في *دليل استبيان الموازنة المفتوحة*. وقد تم حذف كل ملاحظة لا تتماشى مع الدليل، وشارك الباحثون بدراسة الملاحظات. ورد الباحثون على ملاحظات المدققين كما قام محررو المشروع بالإشارة إلى جميع التعارضات بهدف ضمان اتساق الافتراضات في اختيار الإجابة في كل البلدان.

كيف تم تصنيف أداء كل بلد؟

تم وضع *دليل الموازنة المفتوحة* من خلال تلخيص الإجابات على 91 سؤالاً في *استبيان الموازنة المفتوحة*. وتتطلب معظم أسئلة الاستبيان أن يقوم الباحث باختيار الإجابة من بين خمسة احتمالات. الجواب "أ" أو "ب" يتوافق مع الممارسة الجيدة فيما يخص السؤال المطروح. والإجابة "ج" أو "د" تتوافق مع الممارسة الضعيفة. ويدل الجواب "أ" على تحقيق أحد المعايير بشكل تام، في حين تدل الإجابة "د" على أن أحد المعايير لم يتحقق إطلاقاً. الجواب الخامس هو "هـ" *غير قابل للتطبيق*.

ولأغراض تتعلق بجمع الإجابات، أعطي الجواب "أ" درجة 100%، والجواب "ب" 67%، والجواب "ج" 33%، وأعطي الجواب "د" درجة صفر بالمئة. أما الجواب "هـ" *الذي يعني أن السؤال غير قابل للتطبيق* فلم يحسب في المجموع.

وفي الأسئلة ذات الاحتمالات الثلاثة: "أ" أو"ب" أو"ج" *غير قابل للتطبيق*، أعطي الجواب "أ" 100% وأعطي الجواب "ب" صفر بالمئة. والجواب "ج" *غير قابل للتطبيق*، ويؤدي إلى حذف السؤال من المجموع.

وبعد حساب متوسط الإجابات، يصنف البلد في واحدة من فئات الأداء الخمس اعتماداً على النسبة المئوية التي حققها. وتم تقسيم هذه الفئات كما يلي: البلد الذي يحقق بين 81% و100% يعني أن حكومته "تقدم معلومات غزيرة للمواطنين"، والبلد الذي يحقق بين 61% و80% يعني أن حكومته "تقدم معلومات مهمة للمواطنين"، والبلد الذي يحقق بين 41% و60% يعني أن حكومته "تقدم بعض المعلومات للمواطنين"، والبلد الذي يحقق بين 21% و40% يعني أن الحكومة "تقدم القليل من المعلومات للمواطنين". وأخيراً فإن البلد الذي يحقق أقل من 20% يعني أن الحكومة "تقدم معلومات ضئيلة أو لا تقدم أية معلومات".

ماذا يقيم *دليل الموازنة المفتوحة*؟

يقيم *دليل الموازنة المفتوحة* كمية المعلومات المتاحة للجمهور في وثائق الموازنة السبع الرئيسية التي يتوجب على كل الحكومات إصدارها خلال سنة الموازنة. ويستخدم الدليل 91 سؤالاً لتقييم مدى مناسبة المعلومات لدراسة السياسات ومدى شمولية المعلومات المقدمة وتوقيت نشر الوثائق.

ولا يأخذ الباحثون في الحسبان، لدى الإجابة على الأسئلة، سوى المعلومات المتوفرة للجمهور. ولمزيد من التفاصيل حول تعريف المعلومات المتوفرة للجمهور اضغط المنهج.

تم تلخيص الإجابات المقدمة على الأسئلة المدرجة أدناه والمتضمنة في *استبيان الموازنة المفتوحة* لصياغة دليل الموازنة المفتوحة.

الأسئلة 1-55، 67، 68، 69	مشروع الموازنة المقدم من طرف السلطة التنفيذية
السؤال 61	موازنة المواطنين
الأسئلة 72، 73، 74	تصريح ما قبل الموازنة
الأسئلة 84-91	التقارير خلال سنة الموازنة
الأسئلة 93-96	مراجعة منتصف العام
الأسئلة 102-111	تقرير نهاية العام
الأسئلة 112، 114، 116، 120، 122	تقرير مدققي الحسابات

تقيّم هذه الأسئلة المعلومات المتوفرة للجمهور والصادرة عن الحكومة المركزية، ولا تغطي المعلومات المتوفرة على مستوى الحكومات الفرعية. وتعنى معظم الأسئلة بما يجري في الممارسة، وليس بما يقتضيه القانون. وقد صيغت جميع الأسئلة بقصد التقاط الظواهر السهلة الملاحظة والمتكررة.

ما الذي لا يخضع لتقييم *دليل الموازنة المفتوحة*؟

لا يقيم الدليل نوعية ومصداقية المعلومات التي يمكن أن تقدمها الحكومة. مثلاً، الدليل لا يقيم ما إذا جرى بشكل غير قانوني حذف أو حجب أو تحويل مصاريف أو إيرادات أو ديون حكومية من الحسابات. كما لا يقيم مصداقية التنبؤ الاقتصادي الكلي أو الافتراضات الاقتصادية المستخدمة في تقدير موازنة البلد. مثلاً، لا يقيم الدليل مصداقية الإيرادات المتوقعة في الموازنة.

ما هي المعايير التي اعتمدت لتحديد المعلومات التي يجب نشرها؟

يركز العديد من الأسئلة في الاستبيان على محتويات وتوقيت نشر وثائق الموازنة السبع التي يجب أن تصدرها جميع البلدان. والمعايير المستخدمة في تحديد المعلومات التي يجب نشرها وفي تحديد توقيت النشر المناسب تستند إلى الممارسات الصالحة المقبولة عموماً والمتعلقة بالإدارة المالية العامة.

والكثير من هذه المعايير يشبه المعايير التي وضعتها مؤسسات متعددة الأطراف، مثل *مدونة الممارسات الجيدة في الشفافية الجبائية* الصادرة عن صندوق النقد الدولي، و*إعلان ليما حول التوجهات العامة في توجيهات تدقيق الحسابات* الصادر عن INTOSAIالمنظمة الدولية للمعاهد العليا لتدقيق الحسابات التابعة للأمم المتحدة ( )، وهي هيئة مهنية أسستها الأمم المتحدة بقصد التشارك بالمعلومات والخبرات المتعلقة بتدقيق حسابات القطاع العام.

تكمن قوة التوجيهات الأساسية مثل *مدونة الشفافية الجبائية* الصادرة عن صندوق النقد الدولي و*إعلان ليما* في أنها قابلة للتطبيق في كل أرجاء العالم، بشكل يجعلها ملائمة لمختلف نظم الموازنة. ولكن مشروع الموازنة الدولي لا يعتقد أن هذه التوجهات كافية لضمان تلبية الموازنة لحاجات المواطن وضمان المسائلة أمامه. ولهذا فإن *استبيان الموازنة المفتوحة* يغطي مواضيع إضافية لها أهميتها بالنسبة للمجتمع المدني، مثل هل يعقد المجلس التشريعي جلسة استماع عامة عن الموازنة وجوانب أخرى تتعلق بإشراف المجلس التشريعي والهيئة العليا لتدقيق الحسابات.

هل يؤثر استخدام الانترنت على أداء البلد؟

لا. لقد استخدم الباحثون المعلومات المنشورة في وثائق مطبوعة على الورق فقط إضافة إلى المعلومات المنشورة على الانترنت للإجابة على الأسئلة. إن توفر المعلومات على الانترنت لم يرفع من النسبة المئوية التي حاز عليها البلد، رغم أن هذه المعلومات قد جمعت لدراسة ميول البلدان لاستخدام الانترنت من أجل نشر وثائق الموازنة.

ما هي الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة؟

أكمل الباحثون عملهم في تشرين الأول 2005. فالدراسة لا تتضمن أو لا تأخذ في الحسبان أي تغيير في ممارسات مسار الموازنة يمكن أن يكون قد جرى بعد هذا التاريخ.

هل ستكرر هذه الدراسة؟

ينوي مشروع الموازنة الدولي أن يكرر هذه الدراسة كل سنتين. وسيتم خلال الربع الأخير من عام 2008 نشر الدراسة المقبلة التي نأمل أن تسمح بإجراء مقارنات مع أداء البلدان الموصوف في الدراسة الحالية. كما نأمل أن نزيد عدد البلدان المدروسة إلى ما لا يقل عن 80 بلداً في دراسة عام 2008.

من هي الجهة التي مولت هذه الدراسة؟

لقد تم تمويل مبادرة الموازنة المفتوحة من خلال منح قدمت إلى مشروع الموازنة الدولي من معهد المجتمع المنفتح ومؤسسة فورد ومؤسسة وليم وفلورا هيوليت. ولا يتلقى مشروع الموازنة الدولي أي تمويل من حكومة الولايات المتحدة سواء لتمويل هذه الدراسة أو غيرها من النشاطات.